هارون: واذا لم يكن من خيار للدولة سوى التعاون مع القطاع الخاص فيجب التفاهم وتحديد المشاكل

ي ١٧ كانون الاول الفائت، نظمت لجنة الشؤون التمريضية في نقابة المستشفيات في لبنان ورشة عمل تحت عنوان «مقارنة مؤشرات رضا المريض» بحضور نقيب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون والمعنيين بقطاع التمريض في كل المستشفيات والقطاعات في فندق المتروبوليتان سن الفيل . استهل الورشة امين سر نقابة المستشفيات، منسق المشروع رئيس لجنة الشؤون التمريضية السيد محمد علي حمندي موجهاً الشكر الى اللجنة على عملها الدؤوب لاكثر من سنة ما ساعد في انجاح هذا المشروع. معتبراً انه خطوة استباقية لمعرفة رأي كل مرضى المستشفيات بالرعاية الصحية المقدمة والخدمات الادارية بدءاً من مكتب الدخول الى العناية التمريضية والطعام وسائر الخدمات من نظافة وعلاج للألم وصولاً الى حتى بعد المغادرة.

هارون

بعدها اعطي الكلام للنقيب هارون الذي شكر بدوره اللجنة بكل اعضائها وخصوصاً رئيسها السيد حمندي لافتاً الى ان هذا الموضوع يأتي في سياق عام للتعاون من اجل تحسين الجودة وسلامة ورضى المريض. وقال هي عناوين ثلاثة عملنا عليها وما زالت في نقابة المستشفيات حيث اوجدنا الوعي عند المستشفيات الى ان ظهر الفارق الواضح في تحسين الاداء. وقد لمسنا ذلك في نتائج التقييم الذي اجرته وزارة الصحة العامة مؤخراً.

وتابع: بالنسبة لرضى المريض هناك مشاركة خجولة في العمل بين وزارة الصحة والمستشفيات فوزارة الصحة كان عندها دائماً وجهة نظر مختلفة اضافة الى الحملات الاعلامية الظالمة التي كانت تشّن على القطاع ونحن نحاول دائماً استيعاب الموضوع حيث هناك استياء دائم وفي العمق عند الناس من المستشفيات تغذيه تصاريح المسؤولين. وقد لفتنا انتباه الوزارة الى ان الشكاوى تلقى بطريقة عشوائية بحق القطاع دون الوصول الى الحقيقية.

واضاف: لقد انشأنا الخط الساخن بحيث يكون لكل مستشفى مندوب خاص يستقبل الشكاوى الواردة وكانت النتيجة ان الوزارة فوجئت بعد شهر ونصف الشهر اذ تبين خلال اجتماع تقييمي مع المسؤولين في الوزارة ان هذا الموضوع يأخذ حجماً اكثر من حجمه الطبيعي وان الشكاوى في غالبيتها ليست محقة. ونحن اليوم نعمل بطريقة اكثر دقة وعمقاً بحيث تصل الى كل مستشفى الشكاوى بطريقة مفصلة وواضحة اكثر مما يساعده على تحسين ادائه.

ثم اشار الى العلاقة بين القطاعين العام والخاص التي يشوبها الكثير من التشويه من قبل بعض الاعلاميين الذين يعملون على الاساءة الى سمعة المستشفيات.

وقال: من المعروف ان القطاع العام يعتمد على القطاع الخاص والمستشفيات ملزمة بالتعاون مع القطاع العام اذ ان غالبية المواطنين تستفيد من تغطية الصناديق الضامنة الرسمية.

فهناك حوالي ٨٠٪ من الذين يدخلون الى المستشفيات هم على حساب القطاع العام الا ان الدولة لا تغطي فعلياً بنسبة ٨٠٪ من الكلفة بل ٥٤٪ منها فقط للاستشفاء في لبنان. وهذا يسفر عن مشكلة

اساسية بين القطاعين بحيث ان الدولة تعد المواطنين بما لا تستطيع تحقيقه.

الا ان هذا الخلل القائم لا يمكن ان يصحّح بمزيد من الضغط على المستشفيات الخاصة، سيما واننا لمسنا تعثر المستشفيات الحكومية باكثريتها. واذا لم يكن من خيار للدولة سوى التعاون مع القطاع الخاص فيجب الذهاب الى التفاهم وتحديد المشاكل. فالقطاع الخاص يجب ان يكون شريكاً اساسياً في كل القرارات الصحية التي تأخذها الدولة وخصوصاً منها التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين وطريقة تمويلها.

وتابع : ان هذا الامر لا يتم بقرارات فوقية وتقصير مستمر في اعطاء المستشفيات حقوقها. اهداف الحكومة ليست واضحة بالنسبة للاستشفاء: هل انها تريد تأمين التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين بنسبة ١٠٠٪ ؟

اذا كانت قادرة فليكن ولكن يجب تحديد الاهداف القابلة للتنفيذ وذلك بناء للحاجات والامكانيات المتوافرة.

وختم: نحن بكل اسف نعيش بغياب التخطيط المتكامل ونأمل من خلال الاتصالات القائمة الانتهاء من التهم المتبادلة والعشوائية.

بعدها قدم حمندي عرضاً مفصلاً عن رأي المرضى بالخدمات المقدمة اليهم في المستشفيات تبعتها سلسلة محاضرات للمشاركين في الورشة.

نقابة المستشفيات ناشدت المسؤولين دفع مستحقات القطاع وذكرت أن الصحة أولوية مطلقة وليست رهينة السياسة

وجّه مجلس نقابة المستشفيات في لبنان نداء الى المسؤولين ناشدهم فيه الاسراع في صرف مستحقات المستشفيات التي يعود قسم منها الى ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١١ الى جانب مستحقات الأعوام الأخرى. وأيضاً اعادة النظر في السقوف المالية المخصصة للمستشفيات مذكراً بأن الصحة أولية مطلقة لا يجوز تركها رهينة التطورات السياسية والعجز الحكومي.

عرض مجلس نقابة المستشفيات في لبنان خلال اجتماعه الدوري في ٣ تشرين الثاني برئاسة النقيب المهندس سليمان هارون المرحلة الصعبة التي يمرّ بها القطاع الاستشفائي وسط حالة عدم الاستقرار، والفراغ في السلطة وما يتبعها من تعطيل للقرارات، وصولاً الى ما ينتج عنها من شلل رهيب يضرب كافة القطاعات والدوائر والادارات، لن يسلم معه القطاع الصحي برمته ولا صحة المواطن.

ورأى المجلس ان المخاوف التي نقلها ويرددها كل يوم امام المسؤولين لم تلق لغاية تاريخه سوى ابداء التفهّم والاعتراف بمطالب المستشفيات دون اتخاذ القرارات المطلوبة حتى يتمكن القطاع من تلبية حاجات المواطنين التي هي في تزايد مستمر.

النداء

وامام الضغوطات المتصاعدة من كل حدب وصوب بوجه المستشفيات، والتي تحمّلها مسؤوليات تفوق الامكانيات المتوفرة لها، وبالرغم من الحملات التي تشنّ عليها من حين الى آخر يوجّه المجلس نداء آخراً الى المسؤولين من اجل:

١- الاسراع في صرف مستحقاتها التي يعود قسم منها الى ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١١، خصوصاً وانه قد صدر قانون بهذه المستحقات منذ ثلاث سنوات وهي لم تسدد لغاية اليوم، الى جانب مستحقات جديدة عن الاعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣ و٢٠١٤. والعمل بسرعة من اجل دفع مستحقات العام ٢٠١٥ الذي شارف بدوره على الانتهاء، سيما واننا اصبحنا في الشهر الحادي عشر وان نفاذ السيولة يرتد سلباً على امكانية المستشفيات في الايفاء بالتزاماتها المتنوعة بين اجور الموظفين والعاملين فيها من جهة، وفواتير الموردّين الذين ابلغوها بعدم الاستمرار في تأمين الادوية والامصال والمستلزمات الطبية الضرورية من جهة اخرى في حال لم تسدد لهم فواتيرهم.

٢- اعادة النظر في السقوف المالية المخصصة للمستشفيات لطبابة المرضى على نفقة وزارة الصحة بعد الارتفاع المستمر في الطلب بما يفوق ما هو مخصص لها حالياً، كي تتمكن من استقبال كل الحالات المرسلة اليها بدون اضطرارها قسراً، وبسبب الضغوطات المالية الى تحميل المريض مصاريف يعجز عن تسديدها.

واخيراً، اذ تتفهم نقابة المستشفيات دقّة المرحلة التي يمّر بها لبنان وما يكتنفها من غموض في الحياة السياسية وتشنّج ينسحب تدهوراً مخيفاً في الاقتصاد، تذكّر المعنيين بان الصحة اولية مطلقة ولا يجوز تركها رهينة التطورات السياسية والعجز الحكومي.